كيكرم ويعطي فتقطع نحو اكرم واعط ولا تحذف همزة القطع الا
في الضرورة كقوله ... ان لم اقاتل فالبسوني برقعا
واذا استفهمت عما هي اي همزة القطع فيه تقول أاكرمت زيدا
يا عمرو او آاكرمت بالف بين همزتين كراهة اجتماعهما او اكرمت
بالف بعد همزة الاستفهام وتقول أاعطيك يا زيد بهمزتين
او اوعطيك بقلب الثانية واوا او آاعطيك بالف بين
همزتين او آوعطيك بالف بين همزة وواو وقرئ بالاوجه
أأنزل عليه الذكر وتقول أانك ذاهب بهمزتين او اينك بقلب
الثانية يا او آانك بالف بين همزتين او آينك بالف بين همزة
ويا وقرئ بالاوجه ائنا لمبعوثون انتهى باختصار قوله لاختصاصه
اي الفعل اي اختصاص المتكلم عليه فيه وهو الهمزة او الضمير راجع
للهمزة وذكرها باعتبار انها حرف ولو قال لاختصاصها لكان
اوضح قوله كاستثبتوا ضبطه ابن ام قاسم بفتح التاء الاولى على انه امر
ويجوز ضمها على البنا للمفعول انتهى عزي ويصح فتح التاء الاولى
والثالثة ايضا على انه ماض مبني للفاعل قوله وما يشبههما
يشمل همز نحو كل واخذ فتكون همزتهما مع كونهما فا الكلمة همزة قطع
وفي كلام الفارضي السابق ما يدل عليه ويحتمل ان يكون الوصل
والقطع من عوارض الهمز الزائد فلا تسمى همزة نحوهما همزة
قطع كما لا تسمى همزة وصل ويمكن اخراجه على هذا بابقاء
ما على همزة زائد قوله لقوله لا توصل همزا اي دون ان يقول
الف قوله وقيل يحتمل الخ عبارته في شرح التوضيح وقيل
وضعت الفا لثبوتها الفا في نحو الرجل في الاستفهام انتهى وبين
العبارتين فرق فانظر الموافق للواقع منهما قوله اذ الابتدا
به متعذر اي محال في كل لغة اجماعا في الالف واما في غيرها فعلى
ما نص عليه ابو الفتح وابو البقا العكبري وذهب السيد الجرجاني
والكافيجي الى انه ممكن الا انه مستثقل قاله السيوطي
قوله لا الحرف يعني الداخل في لغة حمير على القول بان
الهمزة فيهما للوصل قوله والمثال اي قوله كاستثبتوا وقوله
لا تخصص اي ليس نصا في التخصيص فلا ينافي تبادر

التخصيص

التخصيص من امثلة المتن بسبب ان عادة ام القالبة اعطا
الحكم بالمثال قوله على حدثان الدهر بفتح الحا والدال
اي ما تحدث فيه من النوايب والنوازل وجمل بضم الجيم وسكون
الميم اسم امراة قاله العيني قوله مع انها تسقط في الوصل
اي فكان المناسب ان تسمى همزة الابتدا قوله تقليل انشاعا
اي تجوزا للعلاقة الضدية فيما تظهر قوله فيتصل ما قبلها
بما بعدها اعلم ان الوصل مصدر وصل المتعدي والوصول
مصدر وصل اللازم بمعنى اتصل ومقتضى عبارة الشارح في هذا
القول والذي بعده انها للوصول فكان ينبغي حينئذ تسميتها
بهمزة الوصول لا بهمزة الوصل ولو قيل في هذا القول
لانها تسقط فيصل المتكلم ما قبلها بما بعدها لوافق تسميتها
بهمزة الوصل فاعرف ذلك فانه مما غفل عنه مع وضوحه
قوله لما سأذكره بعد من امالة الفعل في التصريف وبنا
اوله في بعض الامثلة على السكون قوله لفعل ماض الخ ليس
المراد لكل فعل ماض احتوى الخ فان من الخماسي ما لا تدخل
همزة الوصل فيه ولا في الامر والمصدر منه كتدحرج ونحوه ثم
المراد كما هو ظاهر الفعل الماضي وفعل الامر الباقيان على
فعليتهما والباقية على حرفيتها فلو سميت شخصا بشي من
ذلك او قصدت به لفظه وجب قطع الهمزة على قياس همزات
الاسما المصرفة غير العشرة المستثناة الاتية وبقولنا المصرفة
اي التي ليست جارية مجرى الفعل لا يرد نحو الانطلاق والاقتدار
والاستخراج وانما ابقيت همزة الوصل على حالها فيما
اذا سميت او قصدت اللفظ بنحو الانطلاق او اسم من المسمى
مع تغير المعنى لان الكلمة لم تنتقل من قبيل الى قبيل فاستصحب
ما كان بخلاف مثل انطلق واستمع واضرب والفاتحة فيه
نقل الكلمة من الفعلية والحرفية الى الاسمية قاله الدماميني
قوله نحو انجلي وانطلق او سواهما نحو استخرج كذا في نسخ
وهو الصواب وفي نسخ نحو انجلي او سواها نحو انطلق
واستخرج وهو خطأ قوله والامر والمصدر مخصوصات بالعطف

Copyright © King Saud University